المضارع المنصوب بعد أحرف الجر

محمدأمين آكاه[1]

الملخص

من المسائل الدارجة في علم النحو، مسألة نصب المضارع بعد أحرف الجر وهي اللام وحتى وكي؛ التي توفرت مجال اختلاف النحويين. فمنهم من جعل هذا النصب بنفس الأحرف ومن قال بالنصب بأن مضمرة. وبما أنه ليس هناک من جمع الأقوال المختلفة المتعددة في الموضوع أو جمعها ولكنه لم‌يميز الصواب عن الخطأ رغم أنها مسألة مؤثرة في فهم معنى العبارات العربية، وتختلف معناها حسب كل من الأقوال عنه وفقا للأخر، فكان من الضروري دراسة الآراء في المسئلة وأدلة كل واحدة منها ثم الوصول إلى الأصح والأقرب من الصواب. وها هو ما يستهدف في هذا المقال. ولتحقيق الهدف أمعن النظر في أمهات الكتب النحوية من متقدمي النحاة ومتأخريهم ودرست أقوالهم. فتحصل أن النصب بعد هذه الأحرف بأن مضمرة إلا بعد كي فربما تنصبه بنفسها؛ وأيضا أن إضمارها واجبة بعدها إلا بعد لام التعليل وعند زيادتها فهو جائز بعدهما.

الكلمات الرئيسية: أن الناصبة، إضمار أن، نصب المضارع، المضارع المنصوب.

تأسيس: ٦٣ (٤١) ١٣ هـ.ش

١. طالب المستوى الثانى بمدرسة الشهيدين ﷺ الدينية بقم المقدسة.

۱. المقدمة

قد رئی الفعل المضارع منصوبا بعد كي واللام وحتى من حروف الجر، فقالت العرب مثلا جئتک كي أزورک ولأزورک بفتح الراء وما سرت حتى أدخلها بفتح اللام؛ فقد وقع الخلاف بين النحاة في توجيه هذا النصب؛ فقالوا هو بهذه الأحرف نفسها وخالفهم الآخرون بأن النصب بإضمار أن. وقيل إنه لقيامها مقام أن. والخطوة الثانية أنه إذا كان النصب بأن، فهل يجوز إظهارها أم واجب الإضمار؟ فوجه القائلين بوجوب تقدير أن، عدم عمل هذه الأحرف في الأفعال لاختصاصها بالأسماء. ومخالفوهم على أن عملها عارض قيامها مقام الناصب، مضافا إلى تفاصيل متعددة ستشرح وتدرس خلال المقال.

ومما يرسم النهج الصحيح للوصول إلى الحق في المسئلة التنبه إلى استعمالات المختلفة لهذه الأحرف؛ فكي مثلا قد نصب ما بعدها وهي مجردة، وقد دخلت عليها اللام أو أن، أو دخلت كي عليها وربما تتابعن في الاستعمال. وحتى أيضا لما بعدها أحوال حسب الزمن المراد من المضارع ولما قبلها أيضا من النفي والإيجاب وكل هذه مؤثرة على المعنى المفهوم من العبارات المشتملة عليها. وكذا في اللام لكن الأمر بالنسبة إليها أسهل.

وهذه الأبحاث متداولة في كتبهم من قدامى النحاة والمتأخرين؛ فمنهم سيبويه في الكتاب وابن مالک في شرح التسهيل وأبوحيان في ارتشاف الضرب. فكل تبع نهجه العلمي في تحقيق المسألة؛ فالأول معتمد على ما تكلم به العرب الفصحاء ووضح المعنى مراعيا لما كانوا يفهمون منها، والثاني أيضا أكثر من الأمثلة للاستدلال على مختاره في المسئلة، وأما الثالث فاختلف عنهما بجمعه الأقوال المختلفة وربما قرنها بأدلتها. ولم‌نعثر من المحققين المعاصرين على من بحث عن هاتين المسألتين بحثا كافيا وافيا، فكان غاية مجهودهم نقل ما اختاروه من بين أقوال النحويين. منهم عبد العليم فوده في **إضمار أن قبل المضارع والقول فيه**[1] وفؤاد مليت في **نصب المضارع بأن المضمرة**[2].

فنحن على أن نفحص بين أقوال النحاة ونجمعها موضعا واحدا ونقيس بعضها ببعض ونطبق بعضها على الآخر ليتخرج قول واحد أصح في النهاية. فلنبحث عن كل من هذه الأحرف

---

۱. مجلة *مجمع اللغة العربية*، ۱۳۶۶ ه. ش.

۲. مجلة *الحديقة العربية*، ۱۳۹۳ ه. ش.

في فصل وننقل الأقوال المختلفة في كل منها، ثم نتبعها بالأدلة والرد على أية منها لو وجد. ونختار القول الأصح في النهاية. فيكون المقال أنفع بكثير لاحتوائه على الأقوال وأدلتها والقياس بينها ولاسيما العثور على أصحها من المباحث الموجودة في الموضوع في كتبهم.

٢. الأحرف الثلاثة وعامل النصب بعد كل منها

لابد من البحث عن الاحرف الثلاثة مستقلا:

٢ـ١. كي

نتطرّق في هذا القسم إلى عامل النصب بعدها واستعمالاتها:

٢ـ١ـ١. عامل النصب بعدها

إنما البحث في إضمار أن بعدها، من جهة لفظية. أن كي جارة من عوامل الأسماء، أو ناصبة مختص بالأفعال، أو تارة تنصب وتارة تجر؟ فتفصيل الأقوال بالشرح التالي:

١. سيبويه على أن في كي مذهبين؛ فمن العرب من كي عندهم حرف جر، فإذ ذاك، النصب بعدها عندهم بإضمار أن. ومن لم يخفض بكي، فيجعلها بمنزلة أن هي الناصبة. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ١٧٧؛ السيرافي، ١٤٢٩ ق، ج ١، ص ٣٤)

١ـ١. الدليل على كونها جارة، ثبوت دخولها على ما الاستفهامية وحذف ألفها، أي كيمه مثل لمه، وألف ما هذه لاتحذف إلا في موضع الجر، فيقال كيم كما يقال بم ولم وعم و... تلحقها هاء السكت في الوقف. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٧٧؛ ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٦٧ـ٤٦٦؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٦) والدليل على كونها بنفسها مصدرية ناصبة للمضارع، دخول اللام عليها، فلايجوز كونها إذا جارة، لامتناع دخول الجار على مثله، فكي في مثل جئت لكي تفعل، مصدرية ناصبة للمضارع. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٧٧؛ ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٦٧؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٦)

٢. البصريون وغيرهم على أنها تارة حرف جر، وتارة ناصبة للمضارع. (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٦٥؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٥؛ ابن مالك، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ١٦ـ١٥)

۲ـ۱ . الدليل نفس ما ذكر في القول الماضي.

۳. الكوفيون على أنها ناصبة للمضارع دائما. (ابن الأنبارى، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٦٥؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٥؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٣، ص ٣٧)

۳ـ۱ . الدليل على كونها ناصبة دائما، أن عوامل الأفعال لاتكون عوامل الأسماء ولا عكس، فثبت عمل كي نفسه في الأفعال، فلايجوز عملها في الأسماء. (ابن الأنبارى، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٦٥) ويقوى هذا القول دخول اللام عليها لامتناع دخول الجار على مثله كما مر. (ابن الأنبارى، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٦٥) ووجهوا حذف ألف ما عند دخولها عليها بأن مه في كيمه، في موضع نصب بفعل محذوف، كأن القائل قال: أقوم كي تقوم، فلميفهم المخاطب ما بعد كي، فقال كيمه؟ يريد كي ماذا، والتقدير كي ماذا تفعل، فحذف اختصارا. (ابن الأنبارى، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٦٦؛ رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٥٠؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٦)

۳ـ۱ـ۱. أما الرد على قولهم:

۳ـ۱ـ۱ـ۱. نفس الدليل السابق؛ فنسلم كونها مصدرية ناصبة عند دخول اللام عليه، لكنه أي نصبها للمضارع مختص بحال من حالي كي، إذ ثبت أيضا جره لما ذكر ولكونه في معنى اللام إذا انفردت (ابن الأنبارى، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٦٧) ولدخولها على اللام إذ لاتفصل بين الناصبة وصلتها اللام أيضا، (ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٣، ص ٣٧؛ المرادى، ١٤١٣ق، ص ٢٦٤) فهي وإن كانت من جهة اللفظ حرفا واحدا، لكنه نزل منزلة حرفين في العمل.

۳ـ۱ـ۱ـ۲. وقولهم في كيمه، تعسف أيضا؛ إذ ألف ما لاتحذف إلا في موضع الجر، وأيضا لاتحذف إلا إذا كانت استفهامية وما في تقديرهم موصولة، ولازم قولهم أن كيمه يقال إذا لميفهم صلة كي، أن يجوز في أخواته مثل الحذف الذي فيها، فيقال: أن مه ولن مه وإذن مه ولايجوز ذلك. (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٦٧ـ٤٦٦؛ رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٥٠؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٣، ص ٣٩ـ٣٨)

٤. و نقلوا أن الخليل (السيرافي، ١٤٢٩ ق، ج ١، ص ٣٥؛ رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٥٠؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٥) والأخفش (الأخفش، ١٤١١ ق، ج ١، ص ١٢٧؛ رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٤٩ـ٤٨؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٥) على أن

النصب بعدها بإضمار أن دائما. وفيه نظر وحاجة إلى التفصيل:

٤ـ١. أما الأخفش فإنما قال به عند انفراد كي (وغيره من البصرية يجيز كونها مصدرية ناصبة منفردة كما سيلي)، لكنه يقبل كونها ناصبة مصدرية إذا دخلت عليها اللام. (الأخفش، ١٤١١ ق، ج ١، ص ١٢٧)

٤ـ١ـ١. هذا لا خلل فيه لأنه إنما في حال تعرية كي عن اللام، (الأخفش، ١٤١١ ق، ج ١، ص ١٢٧) لكن أباحيان (أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٦) ذكر أنها إذا انفردت، يجوز جره كما يجوز نصبه على حذف اللام قبله. وقال لايجوز دخول الجارة على لا النافية خلافا للناصبة، فربما يناقض قوله هذا قول الأخفش في الآية كي لايكون إذ قدر كي فيها جارة ونصب المضارع بأن المضمرة، اللهم إلا أن يقال لم‌تدخل الجارة على لا، بل دخلت على أن المضمرة الداخلة عليها، لكنه خلاف ظاهر كلام أبي‌حيان.

٤ـ٢. وأما الخليل فقال السيرافي في شرح الكتاب: «روى أبوعبيدة عن الخليل أنه قال لاينتصب شيء من الأفعال المضارعة إلا بأن مظهرة أو مضمرة»، (السيرافي، ١٤٢٩ ق، ج ١، ص ٣٥) لكن ظاهر قوله أعني الخليل في منظومته أن النصب بها نفسها، حيث قال:

«وانصب بها الأفعال كيما واجبا وبكي وكيلا والحروف تشعب

وبأن ولام الجحد واللام التي هي مثل كيلا في الكلام وأرسب»

(الفراهيدي، ١٤٢٠ ق، ص ٢٠٣)

والجمع بين القولين بأن يقال أنه لم‌يقصد بقوله بكي ونحوه أنها تنصب بنفسها، بأن مضمرة، لكنها بما أضمرت أن وظهرت كي نسب النصب بكي ومثله أي نسبة النصب إلى حرف ينتصب ما بعده بأن المضمرة إلى نفسه، وقع في كلامهم.[1] لكن ظاهر كلامه دون التوجيه يؤدى إلى النصب بنفسها.

٤ـ٢ـ١. إنما الدليل على أن الخليل لايعرف ناصبا سوى أن، هو نقل أبي عبيدة (السيرافي، ١٤٢٩ ق، ج ١، ص ٣٥؛ رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٥٠؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٥)

١. كما صرح سيبويه في أول كلامه عن إضمار أن، بأن حتى حرف جر والنصب بعدها بإضمار أن، (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج١، ص٤٧٧) لكنه قال في باب حتى: «اعلم أن حتى تنصب على وجهين...»، (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج١، ص٤٨٣) فنسب النصب إلى حتى.

وخلافه ظاهر كلام الخليل في منظومته، (الفراهيدي، ١٤٢٠ ق، ص ٢٠٣) ووجه الجمع ما ذكر عند الأقوال.

والظاهر أن كلام سيبويه والبصريين، و إن اختلفا بعض الشيء ولكنهما سيان في النتيجة، أقرب من الحق والصواب.

٢ـ١ـ٢. استعمالات كي

ظهر مما ذكرنا أن كي تارة جارة للاسم وتارة ناصبة للفعل، فلها مع المضارع تسعة أحوال منها مطردة قياسية وشذوذية، فهي:

١. أما المطردة القياسية، فهي:

١ـ١. كي يفعل: وفيه قولان، كونها جارة منصوبة ما بعدها بأن مضمرة، أو كونها ناصبة حذفت اللام التعليلية قبلها على نزع الخافض. (ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ١٦؛ أبوحيان، ١٤١٨ق، ص ١٦٤٦، ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٣، ص ٣٤ـ٣٣)

١ـ٢. لكي يفعل: على المختار هي الناصبة المصدرية، تتأول وصلتها بالمصدر ليصلح دخول الجار على الفعل. (ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ١٧؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٦؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٣، ص ٣٣)

١ـ٢ـ١. أما القول بكونها جارة موكدة للام وكون النصب لأن المضمرة، فلايقبل للإضمار بلادليل؛ إذ يمكن تقدير كي ناصبة، وفيه توكيد الحرف بالحرف وهو في غاية الشذوذ، فوجب اجتنابه. (ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ١٧)

١ـ٣. كيما يفعل: إن ارتفع بعد ما، فهي مصدرية غير ناصبة، (ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ١٦؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٦؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٣، ص ٣٣) وإن انتصب فما زائدة فكأن كي منفردة، فحكمها كما ذكر.

١ـ٣ـ١. وقيل أن ما إذا ارتفع ما بعدها كافة عن العمل فكفت الجارة عن الاختصاص بالإسم فجاز دخولها على الفعل دون تقديرها ناصبة. (أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٦ و ص ١٦٤٨؛ المرادي، ١٤١٣ ق، ص ٢٦٣؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٣، ص ٣٣)

٢. وأما الشذوذية:

٢ـ١. كي أن يفعل[١] وكيما أن يفعل: إضمار أن واجبة عند سيبويه والبصرية وموافقيهم، إلا إذا اضطر الشاعر فأظهرها. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٧٧؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٦؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٣، ص ٣٥) وأجازه الكوفيون (السيرافي، ١٤٢٩ ق، ج ٣، ص ١٩٥؛ ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٧٣؛ رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٤٩) حتى قاسوه. (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٧٤؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٦) وطرح ابن مالك احتمالين؛ (ابن مالك، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ١٧) أن تكون كي الناصبة وأن مظهرة موكدة ضرورة أو أن تكون كي جارة وأن ناصبة مصدرية ظهرت ضرورة. ورجح كونها جارة على كونها ناصبة. (ولا حاجة إلى بيان كون ما في مثل كيما أن يفعل زائدة.) وقال بعضهم ببدلية أن من كي. (السيرافي، ١٤٢٩ ق، ج ٣، ص ١٩٥؛ رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٥١)

٢ـ٢. لكي أن يفعل ولكيما أن يفعل: فقال ابن مالك فيه يحتمل كون كي موكدة للام أو أن وكلاهما شاذان، غير أن توكيد الجار بمثله ثبت وتوكيد الناصب مشكوك فيه، فرجح كونها جارة. (ابن مالك، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ١٨) (وما في لكيما أن يفعل زائدة كما مر.)

٢ـ٣. كي ليفعل: وهو نادر (ابن مالك، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ١٧؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٧) ويجب أن تكون كي جارة إذ لايفصل بين الناصب وفعله بلام الجر. (ابن مالك، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ١٧؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٤٧؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٣، ص ٣٧)

٢ـ٣ـ١. وقال الرضي أن اللام في مثل هذا التركيب زائدة أو بدل من كي. (رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج، ص ٥١)

٢ـ٢. اللام و عامل نصبها

وهي عند نصب ما بعدها ثلاثة أقسام: لام الجحود[٢] ولام كي[١] واللام الزائدة[٢]، والبحث فيها إنما

---

١. وبعضهم قالوا إنما تزاد أن بعد كي غير المدخولة للام إذا اتصلت بها ما. (أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص١٦٤٦؛ السيوطي، ١٤٣١ ق، ج٢، ص٢٣٢)

٢. وهي اللام المؤكدة لنفي ماكان أو لميكن في نحو ماكان زيد ليذهب. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج١، ص٤٧٨؛ ابن مالك، ١٤١٠ ق، ج٤، ص٢٣؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص١٦٥٧ـ١٦٥٦؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج٣، ص١٦٨ـ١٦٤)

من جهة لفظية؛ فهل هي حرف جر منصوب ما بعدها من الفعل بإضمار أن، أو ناصبة للفعل بنفسها؟ إليک التفصيل فيها:

١. البصريون وغيرهم على أنها حرف جر مختص بالأسماء، فلاتعمل في الأفعال وتضمر أن (أو تظهر) بعدها لجواز دخولها على الفعل. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٧٧؛ ابن صائغ، ج ٢، ص ٢٤٦؛ ابن جني، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ١٤) وقد أجاز ابن كيسان والسيرافي أن يكون النصب بإضمار كي. (المرادي، ١٤١٣ ق، ص ١١٥؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٥٩؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٣، ص ١٦٠)

١ـ١. الدليل على كونها جارة منصوبة ما بعدها بإضمار أن، ثبوت جرها واختصاصها للأسماء، فعوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال ولا عكس. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٧٧؛ ابن صائغ، ج ٢، ص ٢٤٦؛ ابن الأنبايى، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٧٠)

١ـ١ـ١. رد الكوفيون قولهم أنه لايجوز أن تكون اللام لام الخفض لعدم جواز أن يقال جئت بتكرم كما يقال جئت لتكرم. (السيرافي، ١٤٢٩ ق، ج ٣، ص ١٩٥؛ ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٧٠ـ٤٦٩؛ ابن صائغ، بی‌تا، ج ٣، ص ٢٤٧)

١ـ١ـ١ـ١. ورد بأن حروف الجر لاتتساوى، فبما أن اللام تدخل على كل مصدر لبيان غرض كل فاعل، فلكثرة دورها في الكلام حذفت أن بعدها اختصارا وليست الباء مثلها. (السيرافي، ١٤٢٩ ق، ج ٣، ص ١٩٥؛ ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٧١؛ ابن صائغ، ج ٣، ص ٢٤٧)

١ـ١ـ١ـ١ـ١. فقالوا نسلم كونها عاملة في الأسماء، لكنها قد عملت الجزم في الأفعال فلاتختص بالأسماء فجاز أيضا أن تنصب الأفعال أحيانا. (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٧٠)

١ـ١ـ١ـ١ـ١ـ١. فرد بأن لام الجر غير لام الجزم، (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٧٢) وأساس العمل الاختصاص.

١ـ٢. ورد بأن إضمار كي لميثبت في غير هذا المورد كي يحمل هذا عليه. (السيوطي، ١٤٣١ ق، ج ٢، ص ٢٥٥)

---

١. تسمى لام التعليل أيضا.

٢. وزاد بعضهم لام المآل (ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج٤، ص٤٩)؛ وقد وقع خلاف في مجيء اللام للعاقبة ذكره ابـن هشـام. (ابـن هشام، ١٤٢١ ق، ج٣، ص١٧٩)

٢. والكوفيون على أن النصب بعدها باللام نفسه. (السيرافي، ١٤٢٩ ق، ج ٣، ص ١٦٤، ابن صائغ، ج ٢، ص ٢٤٦؛ ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٦٩ و٤٨٥)

٢ـ١. الدليل على النصب بنفسها أنها قامت مقام كي، فكانت في معناها، فنصبت كما تنصب كي. (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٦٩)

٢ـ١ـ١. ورد بأن كي تارة تجر وتارة تنصب، فلا مزية لحمل اللام على حال من حاليه دون أخرى؛ على أن حملها على كي الجارة أولى لأن اللام جارة في غير هذا الموضع. (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٧٠) ولايوجب كون حرف في معنى حرف آخر، اشتراكهما في العمل. (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٧٠)[1]

٣. وثعلب على أنها ناصبة لقيامها مقام أن. (السيرافي، ١٤٢٩ ق، ج ٣، ص ١٩٥؛ ابن صائغ، بی‌تا، ج ٢، ص ٢٤٦؛ السيوطي، ١٤٣١ ق، ج ٢، ص ٢٥٥)

٣ـ١. ورد عليه كما رد على الكوفيين. (السيوطي، ١٤٣١ ق، ج ٢، ص ٢٥٥) وبينهما فرق يسير؛ إذ هو يقول بنصبه نيابة عن أن وهم يقولون به على طريق الأصالة.

وكلام البصرية أحق وأصح.

٢ـ٣. حتى

نتطرّق في هذا القسم إلى توضيح البعض من صفاتها.

٢ـ٣ـ١. عامل النصب بعدها

والبحث عن إضمار أن بعدها من جهة لفظية وهي نفس الخلاف المذكور في أختيها من أنها حرف جر منصوب ما بعدها بإضمار أن، أو تنصب بنفسها. وله أيضا صلة بالمعنى إذ قد ظهر المضارع مرفوعا بعد حتى، فذكروا أوجه الفرق بين نصب المضارع بعدها وبين رفعها. فليذكر البحث عن عملها ثم معناها:

١. البصريون (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٧٧؛ ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٨٩؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٢ـ١٦٦١) على أنها حرف جر والنصب بعدها بإضمار أن ليصلح دخول الجار على الفعل.

---

١. وللكوفية دليل أخرى في غاية التعسف لمذكرها. (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج٢، ص٤٦٩ و ٤٧١)

۱ـ۱. الدليل على أنها جارة دائما، هو ثبوت عمله في الأسماء. وأساس العمل الاختصاص، فلاتعمل في الأفعال إلا بدخول أن عليها لتتأول وصلتها بالمفرد؛ والشاهد قوله:

داويت عين أبي الدّهيق بمطله حتّى المصيف ويغلو القعدان

(ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٩٠؛ شراب، ١٤٢٧ ق، ج ٣، ص ٢٦٩)

إذ يغلو عطف على المصيف المجرور بحتى، ولو كانت حتى هي الناصبة بنفسها، لم‌يجز عطف الفعل المنصوب بها على الإسم المجرور بها؛ إذ ليس الحرف ذاعملين في موضع واحد. (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٩٠ـ٤٨٩؛ السيوطي، ١٤٣١ ق، ج ٢، ص ٢٣٨؛ ابن صائغ، بی‌تا، ج ٢، ص ٢٤٦)

٢. الكوفيون (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٨٩؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٢، المرادي، ١٤١٣ ق، ص ٥٤٢ و ٥٥٤) على أن النصب بحتى نفسها، وأيضا الجر بعدها إذا جرت مابعدها.

٢ـ١. واحتج الكوفية بأن قالوا إن حتى المنصوبة ما بعدها إما بمعنى كي أو إلى أن، فالنصب بنفسها لما قامت مقامهما. وإذا جرت أيضا، ففي معنى إلى، فالجر بها نفسها لقيامها مقامها. (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٨٩)

٢ـ١ـ١. أما الرد على قولهم أنها إذا قامت مقام كي وقد ثبت الجر والنصب بكي، فلا مزية لحملها على إحدى حاليها دون الأخرى؛ على أن حملها على الجر أحسن لثبوت الجر بها في غير الموضع[1]، وأنها إذا قامت مقام إلى أن، فيجوز إظهار أن بعدها على مذهبهم، فبطل قيام حتى مقام إلى أن لعدم جواز الجمع بين البدل والمبدل منه. (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٩١) وقال الرضي (رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٥٣) يلزم من قولهم خروج الشيء من أصله، وهذا خلاف الأصل ما لم‌يضطر أليه.

٣. الكسائي (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٨٩؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٢؛ ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ٢٤) على أنها حرف نصب دائما فإذا جر مابعدها فبإلى مضمرة أو مظهرة.

٣ـ١. والكسائي (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٨٩؛ ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ٢٤؛ السيوطي، ١٤٣١ ق، ج ٢، ص ٢٣٨) وجه قوله بأن ما رئى من جر الإسم بحتى، فعلى تقدير انتهى

---

١. قد قال صاحب الإنصاف إن إبطال قولهم هذا في حتى مثله في اللام، حيث قالوا إن النصب باللام لقيامها مقام كي، فالإبطال في البحث عن اللام. (ابن الأنباري، ١٤١٣ ق، ج٢، ص٤٧١ـ٤٧٠)

إلى؛ فحتى مطلع الفجر مثلا تقديره حتى انتهى إلى مطلع الفجر.

٣ـ١ـ١. ففيما قال بعد في التقدير وإبطال معنى حتى، ويبطلها أيضا جواز حلول إلى محلها؛ إذ لو كانت إلى مقدرة لما جاز أن تسبقها إلى؛ (ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٩١ـ٤٩٠) على أن حذف الجار وبقاء جره في غاية القلة، فكيف اطرد بعد حتى؟ (رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٥٤)

٤. الفراء (الفراء، بی‌تا، ج ١، ص ١٣٧؛ ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ٢٤؛ السيوطي، ١٤٣١ ق، ج ٢، ص ٢٣٨) على أنها حرف نصب والجر بعدها لقيامه مقام إلى.

٤ـ١. وأما الفراء فلايظهر من قوله أنه على أن حتى تخفض لقيامه مقام إلى؛ إذ قوله: «... فذهب بحتى إلى معنى إلى...»، (الفراء، بی‌تا، ج ١، ص ١٣٧) فالخفض بحتى نفسها إذا كان في معنى إلى أي دلت على انتهاء الغاية (على أنه يفرق بين حتى في الأسماء وبينها في الأفعال، ويقول عند الكلام عن حتى في الأسماء إن لم‌يكن قبل حتى شيء يصلح العطف عليه أو لم‌يكن قبله شيء فالخفض). (الفراء، بی‌تا، ج ١، ص ١٣٧ـ١٣٤) فإن قامت حتى مقام إلى للخفض، فهي حتى العاطفة لا الناصبة وقد رددنا عليه.) فالكلام إنما في أنه يثبت النصب بحتى، فالرد نفس ما قلنا في الرد على كلام الكوفية من أن حتى قد ثبت الخفض بها، فلاتكون إلا من عوامل الأسماء.

فكلام البصرية أصح.

٢ـ٣ـ٢. حالات المضارع بعد حتى

المضارع بعد حتى منصوب أو مرفوع. وقد ذكروا شروطا له ولما قبل حتى لكل من حالات يجب فيها النصب أو الرفع أو يجوز فيها الأمران:

٢ـ٣ـ٢ـ١. حالات ما بعد حتى

١. النصب: وذلک يدل على أن المضارع مستقبل أو مؤول به؛ (ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٢، ص ٢٧٥؛ رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٥٩ـ٥٨؛ ابن صائغ، بی‌تا، ج ٣، ص ٢٦٢)؛ أو فقل غير محقق الوقوع أي ليس نصا في أنه وجد، وذلک إذا كان حتى بمعنى أحد الثلاثة:

١ـ١. إلى: أي يكون ما بعد حتى غاية لما قبلها. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٨٣؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٢، ص ٢٦٩؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٢)

۱ـ۲. كي: أي يكون ما بعدها سببا لما قبلها. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٨٣؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٢، ص ٢٧٠؛ ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ٢٤)

۱ـ۳. إلا: أي يكون ما بعدها مستثنى منقطعا عما قبلها. (ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ٢٤؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٢، ص ٢٧١؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٢)

۱ـ۳ـ۱. وفيه خلاف؛ قد أثبته ابن مالک وابن هشام، (ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ٢٤؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٢، ص ٢٧١) وقد رده المرادي (المرادي، ١٤١٣ ق، ص ٥٥٥) وأبوحيان. (أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٣ـ١٦٦٢) فما استدل به المثبتون قول سيبويه في «والله لا تفعل إلا أن تفعل» أن معنى حتى تفعل. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٣٩) وردوا عليه بأن ذلک ليس نصا على أن حتى ينتصب ما بعدها إذا كان بمعنى إلا أن؛ لأن ذلک تفسير معنى، (المرادي، ١٤١٣ ق، ص ٥٥٥؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٣ـ١٦٦٢) لكن ابن هشام استشهد ببيتين قائلا أن ما بعد حتى فيهما ليس غاية ولا سببا. (ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٢، ص ٢٧٣ـ٢٧٢) ورد المرادي (المرادي، ١٤١٣ ق، ص ٥٥٥) على الشاهد الأول من شاهديه وهو

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديک قليل

(البغدادي، ١٤١٤ ق، ج ٣، ص ١٠٤ـ١٠٠)

بأنه يمكن جعل حتى بمعنى إلى. وقال البغدادي (البغدادي، ١٤١٤ ق، ج ٣، ص ١٠٥) يمكن جعلها في الثاني منهما أيضا بمعنى إلى أو كي وهو:

والله لايذهب شيخي باطلا حتى أبير مالكا وكاهلا

(البغدادي، ١٤١٤ ق، ج ٣، ص ١٠٧ـ١٠٤)

فقال ابن وحيى: «لا نزاع في الاحتمال والجواز المجرد، ولكن معنى الاستثناء أمس وإن كان قليلاً في استعمال حتى فيه». (البغدادي، ١٤١٤ ق، ج ٣، ص ١٠٥)

والحاصل أن تقديرها بمعنى إلا في بعض المواضع أليق وأجمل.

۲. الرفع: وذلک إذا كان ما بعد حتى حالا أو مؤولا به؛ (ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٢، ص ٢٧٦؛ رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٥٧؛ ابن صائغ، بی‌تا، ج ٣، ص ٢٦٢ـ٢٦٠) أو فقل المضارع المرفوع نص على أنه محقق. (رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٥٧) فإذا حتى ابتدائية منقطع

ما بعدها عما قبلها إعرابا. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٨٤؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٢، ص ٢٨٩ـ٢٨٧؛ المرادي، ١٤١٣ ق، ص ٥٥٢) ووقع في كلامهم أن حتى هذه بمعنى الفاء، (أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٧؛ المرادي، ١٤١٣ ق، ص ٥٥٧) لكن سيبويه صرح على أن قوله اتصال ما قبلها بما بعدها كاتصاله به بالفاء معناه أن حتى الابتدائية بمعنى الفاء، بل المراد أن ما قبلها متصل في الوقوع بما بعدها (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٨٥) وحتى تؤدى معناها من الدلالة على الغاية[1].

٢ـ١. وذهب الأخفش إلى أن حتى هذه عاطفة للفعل على الفعل؛ وهي إذا دخلت على الماضي أو المستقبل على جهة السبب، (المرادي، ١٤١٣ ق، ص ٥٥٨ـ٥٥٧؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٧)، فيقع خلاف بينه والجمهور في إعراب المضارع بعد حتى في بعض المواضع ستذكر.

٢ـ٣ـ٢ـ٢. حالات ما قبل حتى

ما قبلها إما واجب أو غيره؛ (أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٣) وإذا كان واجبا فإما سبب لما بعد حتى أو لا (أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٤)

فمن غير الواجب:

١. المنفي الصريح. (أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٣؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٢، ص ٢٧٧؛ المرادي، ١٤١٣ ق، ص ٥٥٦)

٢. ومدخول التقليل (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٨٨ـ٤٨٦؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٤ـ ١٦٦٣؛ السيوطي، ١٤٣١ ق، ج ٢، ص ٢٤٠)، وقال بعضهم[2] إنه واجب إذا أريد بالتقليل نفسه لا النفي.

٣. والاستفهام عن نفس الحدث، (أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٤؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٢، ص ٢٧٧؛ المرادي، ١٤١٣ ق، ص ٥٥٦) فإذا كان عن الفاعل أو غيره لا عن الحدث نفسه فهو واجب. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٨٧؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٤؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٢، ص ٢٧٨)

٤. واعتراض الشك قبل حتى. (أبوحيان، ١٤١٨ق، ص ١٦٦٦؛ ابن عصفور، ١٤١٩ق، ج ٢، ص ٢٧٥)

---

١. كما هو مفهوم من قول ابن هشام حيث قال أثناء البحث عن حتى الابتدائية: «و لابد من تقدير محذوف قبل حتى... يكون ما بعد حتى غاية له»؛ (ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج٢، ص٢٨٨) على أنه ذكر معاني حتى من الغاية والتعليل والاستثناء قبل استعمالاتها؛ فلا بد من أن يكون فيه أحد هذه المعاني في كل من الاستعمالات. ونحن على أن الاثنين غير الغاية يرجعان إليه.

٢. منهم أبوعلي الفارسي (الفارسي، ١٤٠٨ ق، ص٩٥) والرماني وقد نقل قوله السيوطي. (السيوطي، ١٤٣١ ق، ج٢، ص٢٤٠)

وقد قال بعضهم أنه واجب. (أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٦) واعتراضه بعد حتى لايبطل وجوب ما قبلها. (أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٦٦)

٢ـ٣ـ٢ـ٣. الجمع بين حالات ما قبلها وإعراب المضارع بعدها

الحاصل من كلامهم أن المضارع لايرتفع بعدها إلا إذا كان حالا أو مؤولا به وكان ما قبلها واجبا سببا له. ولم‌يكن حتى وما بعدها عمدة، (ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٢، ص ٢٧٩ـ٢٧٧) ولايجوز الرفع في غيره. لكن النصب جائز في كل حال؛ على أن يقصد أن ما بعد حتى غاية أو سبب[1]، أو على ما نحن عليه من أن المضارع المنصوب غير محقق والمرفوع محقق، فنصبه يشمل رفعه، فيجوز النصب في كل موضع يجوز الرفع ولا العكس.

فعلة اشتراط كون ما قبلها واجبا موجبا لما بعدها، هي أن يصير المضارع بعدها نصا على الوقوع والتحقق، لأن مابعد حتى غاية لما قبلها فإن كان الغاية حاصلة يجب أن يكون المغيى قد حصل ليؤدى حصوله إلى حصول غايته[2]. وقال الرضي وجه اشتراط السببية أي سببية ما قبلها لما بعدها أن الاتصال اللفظي قد فات لكون حتى ابتدائية، فاليتدارک بشيء وهو الاتصال المعنوي بكون ما بعد حتى مسببا عما قبلها. (رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٦٠) وكلامه دون التوجيه ليس مقبولا؛ إذ الاتصال اللفظي ليس في نفسه شيئا يخل فواته في المعنى، إلا إذا لوحظ صلته بالمعنى. فإن قصد ما قلنا أو مثله فمقبول كلامه وإلا فلا.

وعلة اشتراط كون حتى وما بعدها فضلة، للمثال السائر في كلامهم: سيري حتى أدخلها؛ إذ إن كان حتى ابتدائية، ينقطع ما بعدها عما قبلها إعرابا فيبقى المبتدأ بلا خبر، فيجب النصب ليكون الجار ومجروره في موضع الخبر. ومثله كان سيري حتى أدخلها، إن قدر كان ناقصة يجب النصب لئلايبقى كان بلا خبر، وإن قدر تامة، يجوز الرفع. ومثله سيري أمس حتى أدخلها وكان سيري أمس حتى أدخلها، إن كان أمس في موضع الخبر، يجوز الرفع، وإن تعلق بالسير يجب النصب

---

١. كما قال سيبويه: «فإن جعلت الدخول غاية نصبت في ذا كله». (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج١، ص٤٨٥)

٢. فلم‌نعثر على نص منهم صرحوا فيه على هذا المطلب؛ لكن في أقوالهم إشارات. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج١، ص٤٨٦؛ ابن صائغ، بی‌تا، ج٣، ص٢٦٣؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص١٦٦٤)

احترازا عن بقاء المبتدإ بلا خبر. (ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٢، ص ٢٧٩؛ رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٥٢ و ص ٦١ـ٦٠؛ ابن صائغ، بی‌تا، ج ٣، ص ٢٦٤)

٣. حكم الإضمار بعد هذه الأحرف

إن إضمار أن بعد كل من كي الجارة واللامات وحتى، واجب أو جائز. فليذكر واحدا تلو الآخر:

١. كي: واجب إضمار أن بعدها، فإن ظهرت فهو ضرورة. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٧٧؛ ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٦٧؛ ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ١٦)

١. ١. استدل سيبويه بوجوب إضمار أن بعد كي الجارة بأنها صارت بدلا من اللفظ بأن، فلا جواز للجمع بين البدل والمبدل منه. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٧٨ـ٤٧٧)

٢. اللامات: إضمارها واجب بعد لام الجحد (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٧٨؛ ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٨٥؛ ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ٢٣ـ٢٢) وجائز بعد التعليلية والزائدة. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٧٨؛ ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٧٠؛ ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ٤٨) ويمتنع بعدهما إن اقترن الفعل بلا. (ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ٤٨؛ أبوحيان، ١٤١٨ ق، ص ١٦٥٩؛ ابن هشام، ١٤٢١ ق، ج ٣، ص ١٦٠)

٢. ١. إنما لم‌يجز إظهار أن بعد لام الجحد؛ لأن ماكان ليفعل جواب لكان سيفعل أو سوف يفعل، فقبح أن يجعل ما في التقدير اسم أي أن وصلتها في جواب ما ليس ظاهره ولا تقديره تقدير اسم، فأضمرت أن وجوبا. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٧٨؛ السيرافي، ١٤٢٩ ق، ج ٣، ص ١٩٦، ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٨٦) ووجه آخر أن تقدير ماكان ليفعل، ماكان مقدرا ليفعل أو مثله، ومثل هذا التقدير يوجب الاستقبال، فاستغنى به من إضمار أن التي تخلص المضارع للاستقبال. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٧٨؛ السيرافي، ١٤٢٩ ق، ج ٣، ص ١٩٦؛ ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٨٧) وقيل أن لام الجحد صارت بدلا من اللفظ بأن فلم‌يجز الجمع بينهما. (ابن الأنباري، ١٤٢٨ق، ج ٢، ص ٤٨٧) والرضي على أنه ممتنع لعدم دخول لام الجحد على الإسم الصريح، فلم‌تظهر لئلا يكون الفعل معها في الظاهر إسما. (رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٧٩)

٢. ٢. جاز إظهارها بعد لام التعليل واللام الزائدة؛ لأنها حذفت تخفيفا، فيجوز إظهارها

أيضا. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٧٨؛ ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٧٠)[1]

٢. ٢. ١. ولم‌يجز إضمارها إذا دخلت على المنفي بلا، احترازا عن اجتماع اللامين والاستثقال. (السيوطي، ١٤٣١ ق، ج ٢، ص ٢٥٦؛ ابن صائغ، بی‌تا، ج ٣، ص ٢٥٨؛ رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٧٩)

٣. حتى: واجب إضمارها بعدها (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٧٧؛ ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٧٣؛ ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ٢٤)

٣. ١. ولم‌يجز إظهارها بعد حتى لأنها صارت بدلا من اللفظ بأن، فلا جمع بين البدل والمبدل منه. (سيبويه، ١٤١٠ ق، ج ١، ص ٤٧٨ـ٤٧٧؛ ابن الأنباري، ١٤٢٨ ق، ج ٢، ص ٤٧٥؛ ابن مالک، ١٤١٠ ق، ج ٤، ص ٢٤) والرضي على أن حتى الداخلة على المضارع بمعنى كي غالبا وهي بهذا المعنى لاتدخل على إسم صريح، فلاتظهر أن بعدها وحملت إذا كانت بمعنى إلى عليها إذا كانت بمعنى كي. (رضي الدين الأسترآبادي، ١٣٨٤، ج ٤، ص ٧٩)

٤. النتيجة

الحاصل أن:

١. النصب بعد كي بإضمار أن إذا تفردت وقدرت جارة، وإذا دخلت على اللام ندورا. وإذا دخلت عليها اللام فهي مصدرية ناصبة وإظهار أن بعدها ضرورة وأيضا توسطها بين اللام وأن.

٢. والنصب بعد اللام بأقسامها بأن مضمرة وقد تظهر بعد اللام التعليلية والزائدة.

٣. والنصب بعد حتى بإضمار أن إذا لم يكن ما بعدها حالا أو مؤولا به مسببا عما قبلها غير عمدة.

٤. والإضمار بعد كي وحتى ولام الجحد واجب وبعد لام كي واللام الزائدة جائز.

---

١. وقد ذكر شارح المفصل علة أخرى. (ابن صائغ، بی‌تا، ج٣، ص٢٧٥)

المصادر

١. الأخفش، سعيد ابن مسعدة (١٤١١ ق). ***معاني القرآن*** (الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة الخانجي.

٢. ابن‌الأنباري، عبدالرحمن بن محمد (١٤٢٨ ق). ***الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين*** (الطبعة الأولى). بيروت: المكتبة العصرية.

٣. ابن‌صائغ، يعيش بن علي (بی‌تا). ***شرح المفصل*** (الطبعة الأولى). القاهرة: المكتبة التوفيقية.[١]

٤. ابن‌عصفور، علي ابن مؤمن (١٤١٩ ق). ***شرح جمل الزجاجي*** (الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

٥. ابن‌مالک، محمد بن عبدالله (١٤١٠ ق). ***شرح التسهيل*** (الطبعة الأولى). الجيزة: هجر.

٦. ابن‌هشام، عبدالله ابن يوسف (١٤٢١ ق). ***مغني اللبيب عن كتب الأعاريب***، التحقيق: عبداللطيف محمد الخطيب (الطبعة الأولى). الكويت: مطابع السياسة.

٧. أبوحيان، محمد ابن يوسف (١٤١٨ ق). ***ارتشاف الضرب من لسان العرب*** (الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة الخانجي.

٨. ابوالفتح، عثمان ابن جني (١٤٢٨ ق). ***سر صناعة الإعراب*** (الطبعة الثانية). بيروت: دار الكتب العلمية.

٩. البغدادي، عبدالقادر ابن عمر (١٤١٤ ق). ***شرح أبيات مغني اللبيب*** (الطبعة الثانية). بيروت: دارالمأمون للتراث.

١٠. رضي الدين الأسترآبادي، محمد بن حسن (١٣٨٤). ***شرح الرضي على الكافية*** (الطبعة الأولى). تهران: مؤسسة الصادق عليه السلام.

١١. سيبويه، عمرو ابن عثمان (١٤١٠ ق). ***الكتاب*** (الطبعة الثالثة). بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

١٢. السيرافي، حسب ابن عبدالله (١٤٢٩ ق). ***شرح كتاب سيبويه*** (الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

١٣. السيوطي، عبدالرحمن بن ابی‌بكر (١٤٣١ ق). ***همع الهوامع*** (الطبعة الأولى). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

١٤. شراب، محمد ابن محمدحسن (١٤٢٧ ق). ***شرح الشواهد النحوية في أمات الكتب النحوية*** (الطبعة الأولى). بيروت: مؤسسة الرسالة.

١. قد استفدنا من الكتاب الموجود في تطبيق "قواعد ادبيات عربی" لمؤسسة نور، فلم‌يذكر تاريخ الطبع هناک.

١٥. الفارسي، الحسن ابن أحمد (١٤٠٨ ق). ***كتاب الشعر*** (الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة الخانجي.
١٦. الفراء، يحيى ابن زياد (بی‌تا). ***معاني القرآن فراء*** (الطبعة الأولى). مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.
١٧. الفراهيدي، خليل ابن أحمد (١٤٢٠ ق). ***المنظومة النحوية*** (الطبعة الأولى). القاهرة: دار العلوم.
١٨. المبرد، محمد ابن يزيد (١٤٢٠ ق). ***المقتضب*** (الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية.
١٩. المرادي، حسن ابن قاسم (١٤١٣ ق). ***الجني الداني في حروف المعاني*** (الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية

حوزه علمیه قم
مدرسه شهیدین بهشتی و قدوسی
تأسیس: ۶۳ (۴۱) ۱۳ هـ.ش